ملاحظات وآراء حول الأرشيف العثماني وأهميته في دراسة التاريخ العثماني

د. محمد مهدي إيلهان

لا شك أن موضوع الأرشيفات من الموضوعات المهمة التي ينبغي للدارسين الإلمام بها ومعرفة شيء عن نظمها وعما تحتويه من الوثائق. وهذا الموضوع ـ رغم ما يبدو عليه للوهلة الأولى ـ من كونه موضوعاً سهلاً يسيراً، فإنه في الواقع تكتنفه الصعوبات، وتحتاج دراسته إلى بحث عميق. وبالنظر لأهمية الأرشيفات العثمانية بالنسبة للباحثين في هذه المنطقة من العالم، فقد رأيت من واجبي أن أقدم لهؤلاء الباحثين نبذة من المعلومات عن بعض دور الوثائق العثمانية الموجودة في تركيا الحديثة.

لقد بدأ اهتمام العثمانيين بدور الوثائق عندما احترقت أجزاء من وثائق السراي (أي القصر السلطاني) في عام ١٧٥٤ م، مما أدى إلى نقل الوثائق إلى مخزن آخر يقع فيما يسمى « مهتر خانة ».

هناك أربعة من دور الوثائق المشهورة في تركيا.

وفي الوقت نفسه هناك كثير من الوثائق التي وزعت على المتاحف والمكتبات في مختلف أنحاء تركيا. وأقدم فيما يأتي بعض المعلومات التي قد تهم القراء عن تلك الدور :

١ ـ أرشيف (باشبا قانلق) أو الصدارة العظمى

عندما أصبح قوجا رشيد باشا (١٨٠٠ ـ ١٨٥٨ م) صدراً أعظم (أي رئيساً للوزراء) في عام ١٨٤٦ م، بدأ يهتم بالأرشيفات، وقام بجهد كبير لتجميع الوثائق من الدوائر الحكومية المختلفة وإيداعها في مكان واحد. وقد عين محسن أفندي أمينا لوثائق الصدارة. ثم أسست وزارة خاصة سميت « وزارة الأرشيفات الدولية » وبعد مدة ألغيت الوزارة وحولت مسؤوليتها إلى « مديرية » تابعة إلى الصدارة العظمى. وفي سنة ١٩٣٧ م رفعت الحكومة التركية مستوى هذه المديرية وصيرتها مديرية عامة وسمتها « المديرية العامة

للأرشيف » . وألحقت بها دوائر فرعية إحداها بعنوان مديرية التصنيف والفهارس ، والأخرى بعنوان « مديرية التخليص » ومما يجدر ذكره بهذا الصدد أن هناك معلومات تفيد بوجود بعض المؤرخين للسراي (أي القصر السلطاني) وأن هؤلاء المؤرخين قد كانوا يستعملون الوثائق في مؤلفاتهم ، مثل أسعد أفندي في كتابه « التشريفات القديمة » ولكن رغبة المؤرخين الآخرين في استعمال الوثائق كانت ضعيفة جداً . وهكذا بقيت أكثر الوثائق حبيسة في ملفاتها .

وفي عام ١٩٠٨ م أسست « الجمعية التاريخية العثمانية » التي تسمى (تاريخ عثماني انجومني) . وقد بدأت الجمعية بنشر مجلة تحت إشراف رئيسها الأستاذ عبد الرحمن شرف ، الذي كتب فيها مقالة وصف فيها الحالة الأليمة التي كانت عليها الوثائق العثمانية . وعلى أي حال فإن المسؤولين في هذه الجمعية قد بدأوا بتصنيف الوثائق ودعوا أحد الخبراء من المجر ، وهو كراجسون (Lmre Kracson) ، فوصل إلى استانبول وصار يساعدهم في وضع أصول التصنيف إلا أنه مات بعد مدة قصيرة من وصوله مما أدى إلى توقف عملية التصنيف . ثم استؤنفت أعمال التصنيف وصنع الفهارس وكانت هذه المرة تحت إشراف الأستاذ علي أميري (١٨٥٧ ـ ١٩٢٤ م) وذلك في عام ١٩١٨ م وظلت مستمرة حتى عام ١٩٢١ م .

وخلال هذه المدة تم تصنيف ١٨٠,٣١٦ وثيقة حسب الترتيب الزمني ، وأُلِّف فهرس لها بالحروف العربية .

وفي عام ١٩٢١ م بدأت مرحلة جديدة للتصنيف تحت إشراف ابن الأمين محمود كمال (١٨٧٥ ـ ١٩٥٧ م) .

وقد تناولت أعمال التصنيف والفهرسة في هذه المرحلة عدداً كبيراً من الوثائق بلغ عددها ٤٦,٤٦٧ وثيقة وتعود إلى فترة طويلة تمتد من القرن الخامس عشر إلى القرن التاسع عشر الميلادي (القرن التاسع ـ الثالث عشر الهجري) .

وبعد حرب الاستقلال التركية أهملت الوثائق الموجودة في أرشيف الصدارة العظمى ، بل تجرأ بعض الموظفين على بيع جزء من تلك الوثائق إلى بلغاريا ، ولا تزال تلك الوثائق موجودة في صوفيا عاصمة بلغاريا .

وحدثت هذه الجريمة في عام ١٩٣١ م . ويقال أن الأستاذ عبد الرحمن شرف قد حال دون الاستمرار بعقد مثل هذه الصفقة . ثم تغيرت الأحوال بعد هذه الحادثة الأليمة ، إذ أظهرت الحكومة التركية الجديدة اهتماماً بالأمور الأرشيفية ، فقد أدركت أهمية الوثائق المحفوظة في الأرشيف ، وعينت بعض المتخصصين في شؤون الأرشيف على أن يبدأوا في التصنيف في سنة ١٩٣٢ م .

وقد قامت الهيئة المشكلة برئاسة الأستاذ معلم جودة (١٨٨٤ ـ ١٩٣٥ م) بتصنيف ١٨٤,٢٥٦ من الوثائق المحفوظة في أرشيف الصدارة العظمى ، مبوبة تحت ستة عشر موضوعاً ، وذلك نتيجة الجهود المبذولة خلال خمس سنوات .

وفي سنة ١٩٣٧ م دعت الحكومة

التركية الأستاذ لاجوس فكته (Lagos Fekete) من بودابست (Budapest) في المجر إلى استانبول . وقد بدأ « فكته » باتباع أسلوب جديد في التصنيف يسمى Provenance (أي الرجوع إلى المصدر الحقيقي) وقد اتبع في تصنيف الوثائق المحفوظة في أرشيف الصدارة العظمى حيث قسمت الوثائق إلى ثلاثة أقسام هي :

١ ـ وثائق الديوان الهمايوني .
٢ ـ وثائق الباب العالي (الآصفي) .
٣ ـ الوثائق المختلفة والمتنوعة .

إلا أن الموظفين في أرشيف الصدارة العظمى قد وزعوا ـ مع الأسف الشديد ـ الوثائق التي سجلت في فهرس « فكته » بين الوثائق الأخرى ، وبناء على ذلك فقد صار الباحثون لا يستطيعون أن يستعملوها . وجدير بالذكر أن أقدم وثيقة مسجلة في هذا الفهرس ، هي وقفية لقطعة الأرض التي أعطاها بير حسن إلى شيخ سنان وأولاده وتقع في قره حصار الشرقي التي كانت تحت حكم حسن الطويل في تلك الأيام ، وكان ذلك في عام ٧١٦هـ/١٣١٧ م وهذا التاريخ مدون على تلك الوثيقة .

بعد « فتكه » قام الموظفون في أرشيف الصدارة العظمى بأعمال التصنيف والفهرسة تحت رئاسة الأستاذ كامل كبجي (Kamil Kepeci) وهذه الفهرسة تشمل الوثائق التي تتعلق بالدوائر المالية (Maliye Kalemleri) .

وبالرغم من كل تلك الجهود فإن ما تمت فهرسته وتصنيفه من الوثائق هو عدد قليل بالنسبة للوثائق الموجودة ، إذ يقول أهل الاختصاص إن هناك أكثر من مئة مليون وثيقة تقريبا في أرشيف الصدارة العظمى ، وتلك الوثائق تتعلق بأكثر من ثلاثين قطراً ، وأن حوالي خمسة عشر في المائة منها فقط قد صُنفت حتى الآن . ولكن عملية التصنيف والفهرسة في هذا الأرشيف لا تزال جارية وسوف تستمر لسنوات طويلة .

إن أنواع الدفاتر والوثائق الموجودة في هذا الأرشيف كثيرة جداً ، ويمكن لمن يريد من الباحثين أن يؤلف كتاباً قيماً كمقدمة لكل واحد من تلك الأنواع . وإنني سوف أورد نبذة موجزة فيما بعد ـ إن شاء الله ـ عن الدفاتر المسماة (دفاتر طابو تحرير) ، و (الدفاتر المهمات) ، و (الدفاتر الوقفية) .

٢ ـ أرشيف دار الوثائق في « طوبقابو سراي »

من حسن الحظ أن الوثائق العثمانية المخزونة في هذه الدار كانت قد حفظت حفظا جيداً حتى عام ١٩١٤ م . ولكن بسبب التعميرات والتصليحات التي تمت في القصر السلطاني فقد أهملت تلك الوثائق وتركت في مخزن . وفي عام ١٩٣٥ م أبدى السيد خليل أدهم ، المدير العام للمتاحف والمكتبات في استانبول اهتماما بتلك الوثائق ، حيث نقلها إلى مكان في مكتبة القصر السلطاني ، وبعد مدة تم نقلها إلى جناح الطباخين في ذلك القصر . وهناك بدأت عملية التصنيف لتلك الوثائق بالاعتماد على أصول Provenance التي وضعها « لاجوس فكته » وتبعاً لهذه الأصول ، ألف السيد تحسين أوز (Tahsin Oz) فهرسا في مجلدين

نشر الأول منهما في عام ١٩٣٨م ونشر الثاني في عام ١٩٤٠ م . ولكن أهمية هذا الفهرس قد زالت بسبب التغيير الذي حصل في أصول التصنيف والفهرسة في هذا الأرشيف .

ومع ذلك فإننا إذا ما تصفحنا هذا الفهرس سنجد أن هناك كثيراً من أنواع الوثائق مثل الأحكام وبراءات التملك (تملكنامة) والمخابرات السرية تتعلق بالبلدان العربية وهي تعود إلى الفترة الواقعة بين القرن السادس عشر والقرن التاسع عشر الميلاديين (القرن العاشر ـ الثالث عشر الهجري) . وهناك أيضا يوجد في هذا الأرشيف المراسلات التي تمت بين السلطان العثماني والأمراء العرب ، من بين تلك الوثائق .

٣ ـ « أرشيف القيود القديمة » في أنقرة المسمى (طابوقا دواسترو عموم مدير لكى)

هناك كثير من دفاتر التحرير ، « روز نامجة » والمستحفظات وبعض الوثائق الأخرى المتوفرة في هذا الأرشيف . ويمكننا أن نجد في هذا الأرشيف أيضا بعض الدفاتر التي ليست موجودة في دار وثائق الصدارة العظمى في استانبول . ولكن من المؤسف أننا لا نجد هناك كثيراً من الباحثين قد استفادوا من هذا الأرشيف أو دخلوه ، بسبب عدم توفر أجهزة التصوير وإعداد الميكروفيلم فيه .

وعلى أي حال فهناك فهرس لهذا الأرشيف مكتوب بالحروف العربية ، ولكن المعلومات الواردة فيه محدودة جداً .

٤ ـ أرشيف دار الوثائق الوقفية التابع لمديرية الأوقاف العامة في أنقره

تم جمع دفاتر الوقف والوقفيات والوثائق التي تتعلق بالوقف الموجودة في مختلف الدوائر الحكومية ، وحُوّلت إلى وزارة الأوقاف بعد تأسيسها في عام ١٨٢٦ م في استانبول . وعندما أسست المديرية العامة للأوقاف في أنقره في عام ١٩٣٦ م . حُوّلت إليها كل تلك الدفاتر والوثائق ، وهي الآن في أنقرة .

وترجع الدفاتر الوقفية الموجودة في هذا الأرشيف إلى فترة تمتد من عام ٤١٠ هـ/١٠١٩ م إلى عصرنا الحاضر ، ويوجد هناك ٢,٠٠٠ من الدفاتر الوقفية و ٢٧,٠٠٠ وقفية ، وأكثر من ٢٠٠,٠٠٠ من الوثائق الأخرى .

وهناك عدد غير قليل من الوقفيات المدونة باللغة العربية يبلغ عددها ٢,٠٠٠ على الأقل . هذا وهناك عدد من الموظفين في هذا الأرشيف ينقلون جميع تلك الوثائق والدفاتر من الحروف العربية إلى الحروف التركية الحديثة (أي الحروف اللاتينية) ، كما يترجمون الوثائق المكتوبة باللغة العربية إلى اللغة التركية . وقد تمكن هؤلاء الموظفون حتى الآن أن ينقلوا ويترجموا (١٠,٣٥٣) من الوثائق ، وقد قاموا بالتصنيف والفهرسة لـ (١٧,٩٠٢) من الوقفيات ، وصوروا (١,١٣٩) من الدفاتر على الميكروفيلم .

وأقدم وثيقة موجودة في هذا الأرشيف هي وقفية لزاوية أسسها طغرل بك السلجوقي ـ حكم من عام ٤٢٩ هـ إلى عام ٤٥٥ هـ (١٠٣٨ ـ ١٠٦٤ م) ـ لشخص اسمه سيد شريف خليل ديواني في ناحية ياسين ، وهذه الوقفية مؤرخة أواسط رجب ٤٤٠ هـ/٢٤

ديسمبر (كانون الأول) ١٠٤٨ م .

هذا ويمكننا أن نجد في هذا الأرشيف كثيراً من الوقفيات التي تتعلق بالحرمين الشريفين وغيرهما من المؤسسات الدينية والخيرية في مختلف الأقطار التي كانت تابعة للدولة العثمانية .

وهناك نوع آخر من الوثائق الأرشيفية تسمى سجلات القاضي الموجودة في عدد من المتاحف والمكتبات عبر البلاد التركية والبلاد العربية والبلقانية فإنها تحتل مكانا خاصا وتستحق عناية خاصة . أما أشهر السجلات في تركيا فتوجد في بورصة وفي متحف أنقرة الاثنوغرافي .

يوجد عدد كبير من الباحثين الذين اهتموا بكل أنواع الوثائق الموجودة في هذه المحفوظات ، وهم يؤدون عملا جيداً . ويمكن القول فيما يخص دراسة التاريخ العثماني ، بأن هؤلاء الباحثين قد بدأوا حقبة جديدة في كل حقل من حقول دراسات العثمانية .

والمواد المتوفرة في هذه الأرشيفات لا يستعملها المؤرخون فحسب ، بل والجغرافيون وعلماء السكان ، والمختصون بالخطوط وعلماء الآثار ، وعلماء الانثروبولوجيا الاجتماعية والاقتصاديون واللغويون أيضاً . وأحياناً نعثر على وثيقة واحدة يمكن أن تكون موضوع اهتمام هؤلاء جميعاً . وإذا اعتقدنا بأن كل هذه المواضيع حيوية للمؤرخين ، فإن إيماننا يزداد قوة عندما نؤمن بأهمية هذه الوثائق للمؤرخ .

ويقدر ـ كما ذكرت آنفاً ـ بأن هناك ما يزيد على مليون وثيقة في أرشيف الصدارة العظمى (باشبا قانلق) تمّ فقط تصنيف ١٠ بالمئة منها حتى الآن . ويوجد في أرشيف دار الوثائق الوقفية ٢٣٧,٤٩٦ وثيقة ، ٢٦,٧٩٨ منها هي حجج وقف وملحقاتها ، أما وثائق محفوظات القيود القديمة في أنقرة فإنها كما لاحظت تشبه مكتبة تملأ رفوفها الجدران .

ولكن ليس من الممكن إعطاء حتى معدل وسطى للوثائق الخاصة بالمناطق العربية في هذه الأرشيفات .

وعلى كل يمكن للمرء أن يقول بأن الوثائق الخاصة بالمناطق العربية ليست أقل من الوثائق الخاصة بالمناطق التي تقع ضمن حدود تركيا الحديثة .

ولا يمكن لأحد أن ينكر قيمة هذه الوثائق لدراسة تاريخ البلاد العربية ، وهنالك مثالان يمكن أن يوضحان هذه الحقيقة . فسجلات الكاداسترو (طابو تحرير دفتري) في محفوظات (قيودي قديمة) والصدارة العظمى ، تخص على الأقل عشرين مقاطعة عربية .

وهذه الإحصاءات الكادستروية التي نفذت غالبا في القرن السادس عشر (العاشر الهجري) هي المصادر الوحيدة الموثوق بها من أجل معرفة التأريخ السكاني لهذه المقاطعات في القرن السادس عشر ، إضافة إلى الحقيقة ، إن قيمتها لا يمكن إنكارها من قبل المؤرخين ، أو من قبل الباحثين في اختصاصات تتصل بالتاريخ .

إن « القانوننامة » (القوانين) في طليعة هذه الدفاتر هي مصدر آخر لدراسة تاريخ العثمانيين السابق . وعلى سبيل المثال فإن « قانوننامة » في دفتر طرابلس الشام تلمح إلى

قانوننامة قايتباي ، وقانوننامة داقوق في العراق تلمح إلى قانوننامة ازون حسن (حسن الطويل الاققويونلي) ودفتر داقوق نفسه يلمح أحيانا إلى قانوننامة قره أولوس (أي قره قويونلي الدولة التي حكمت العراق في القرون الوسطى) بينما قانوننامة القطيف نفسها تذكر بأنه لم يسبقها في الوجود أي قانوننامة أخرى (غير الشريعة الإسلامية طبعاً) .

أود أن أقدم مثالاً من نمط آخر من الدفاتر وهي دفاتر المهمات (أي دفاتر الشؤون العامة) . فقد حدثت عدة ثورات قبلية في مقاطعة البصرة في عام ١٥٦٠ م .

ويعطي عباس العزاوي في كتابه « تاريخ العراق بين احتلالين » معلومات حول هذا الموضوع في بضع صفحات ولا يذهب بعيدا في وصف الثورة والقتال ، وبالمقابل فقد جمعت أكثر من مئة وثيقة ، فيها معلومات مفصلة عنها . وفي نظري أن هذه الوثائق هي العمود الفقري لأي كتاب يكتب في موضوع الثورة في مقاطعة البصرة .

وقفية مصطفى الثالث
(حكمه ١٧٥٧ - ١٧٧٤م)

ويتضح مما تقدم مدى أهمية دور الوثائق العثمانية بالنسبة للباحثين المتخصصين في التاريخ الحديث ، ولاسيما من أبناء البلاد العربية التي كانت جزءً من الدولة العثمانية .

وإنني لأرجو أن أكون بمقالي الموجز هذا قد لفتُّ أنظار الباحثين إلى تلك الأرشيفات التي تعد منجما غنيا بالوثائق التي تصلح أساساً لدراسات لا تنتهي ، والله من وراء القصد .

وقفية محمود الثاني
(حكمه ١٨٠٨ - ١٨٣٩م)